دراسة تحليلية لواقع الاستثمار السياحي ومناخ الأعمال في الجزائر

An analytical study of the reality of tourism investment and the business climate in Algeria

الحاج حاجي[1*]، محمد بوبكر[2]

Elhadj Hadji [1], Mohamed Boubekeur[2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، مخبر إدارة الابتكار والتسويق(*mim*) بجامعة سيدي بلعباس، e.hadji@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 21-03-2023 تاريخ القبول: 02-09-2023 تاريخ النشر: 30-09-2023

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الإحاطة بالجوانب النظرية للاستثمار السياحي، وكذا مناخ الأعمال من خلال عرض المؤشرات الخاصة بكل متغير، كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر ومكانته بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا عرض المؤشرات الخاصة بمناخ الأعمال في الجزائر باعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمتمثلة في الحرية الاقتصادية، سهولة أداء الأعمال، التنمية البشرية، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن عدد الاستثمارات السياحية يمثل نسبة منخفضة مقارنة ببعض القطاعات، كما توصلت إلى أن مؤشرات مناخ الأعمال غير ملائمة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة.

كلمات مفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، مناخ الأعمال

تصنيفات JEL : Z3، Z330، M2.

Abstract:

The study aimed to understand the theoretical aspects of tourism investment, As well as the business climate by presenting indicators for each variable, The study also aimed to identify the reality of tourism investment in Algeria and its position among other economic sectors, As well as presenting the indicators of the business climate in Algeria by adopting the descriptive analytical approach, represented in economic freedom, the competitiveness of the business environment, and human development, Finally, the study concluded that the number of tourism investments represents a low percentage compared to some sectors, It also concluded that business climate indicators are not suitable for investment in general and tourism investment in particular.

***Keywords**: Tourism, tourism investment, business climate.*

***Jel Classification Codes:** Z3, Z330, M2.*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يؤدي مناخ الأعمال دورا مهما وأساسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار بصفة عامة، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أهدافه في بيئة تتوفر على الاستقرار ووجود تحفيزات تساعد على تنمية مشروعه الاستثماري، وبالتالي فإن سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي تستوجب تحسين مؤشرات مناخ الأعمال والمتمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنمية البشرية بالإضافة إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال، وفي ظل بيئة أعمال محفزة تمثل الاستثمارات السياحية نسبة مرتفعة من إجمالي استثمارات بعض الدول والتي أولت لهذا القطاع أهمية كبيرة بجعلها موردا ضريبيا من جهة وموردا للعملة الصعبة من جهة أخرى، وتتأثر الاستثمارات السياحية بمناخ الأعمال السائد فكلما تحسن مناخ الأعمال كلما كان الإقبال على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة مع ضمان وجود تحفيزات تسمح بمزاولة هذا النوع من الاستثمارات، والجزائر بدورها سعت إلى تحسين مناخ الأعمال من أجل رفع وتيرة النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تنويع الموارد المالية للميزانية العامة خاصة بعد انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع الاستثمار السياحي ومناخ الأعمال في الجزائر؟

فرضيات البحث: تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الاستثمار السياحي في الجزائر ضعيف بسبب عدم توفر الظروف الملائمة؛
- مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم للاستثمار والاستثمار السياحي بصفة خاصة.

أهداف البحث: يستمد البحث أهدافه من النقاط التالية:

- الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالاستثمار السياحي ومناخ الاعمال؛
- التعرف على المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الاستثمار السياحي ومناخ الأعمال؛
- قياس مؤشرات الاستثمار السياحي ومناخ الأعمال في الجزائر؛
- تسليط الضوء على أداء بيئة الأعمال في الجزائر وتنافسية الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار السياحي ومناخ الأعمال، وكذا المنهج التحليلي من خلال عرض الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتعليق عليها.

2. الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي ومناخ الأعمال:

يتطلب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة مجموعة من الشروط والترتيبات التي من شأنها أن تكون حافزا لزيادة الإنفاق على المشاريع السياحية، وبالتالي فإن البيئة الاستثمارية في المجال السياحي تؤدي دورا مهما في تنمية هذه المشاريع من خلال مختلف التسهيلات كتوفير التمويل اللازم و التحفيزات بأنواعها.

1.2. ماهية الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي كغيره من الاستثمارات يعبر عن الإنفاق من أجل تحقيق عوائد مستقبلية منتظرة في مختلف المجالات السياحية، غير أن له خصائص تميزه عن باقي الاستثمارات.

1.1.2. تعريف الاستثمار السياحي:

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للاستثمار السياحي، ونوجز أهمها في ما يلي:

التعريف الأول: الاستثمار السياحي هو "كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ بإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية". **(الزهراء، 2019، صفحة 229)**

التعريف الثاني: تعرفه المنظمة العالمية للسياحة على أنه الاستثمار الذي يهدف إلى تكوين رأس المال السياحي الخام وذلك من خلال النشاطات المنتجة لرأس المال السياحي الثابت والمتمثلة في تشييد المباني وهياكل الاستقبال ومراكز التسلية للاستعمال السياحي. **(caccomo, 2007, p. 40)**

2.1.2. مجالات الاستثمار السياحي:

إن تنوع مجالات الاستثمار السياحي من شأنه أن يؤدي إلى اتساع نطاق الاستثمارات، وتتمثل هذه المجالات في ما يلي: **(شبر، 2013، الصفحات 136-138)**

- **مجال الإيواء السياحي:** ويضم هذا المجال الفنادق والموتيلات، الدور السياحية، دور الاستراحة، المجمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق، المخيمات السياحية.
- **مجال اللهو والترفيه:** ويضم هذا المجال صالات الألعاب، الكازينوهات، المقاهي، المطاعم والمسابح السياحية، الحمامات ذات المياه المعدنية، المتنزهات، مدن الألعاب.
- **مجال المواصلات والاتصالات والنقل:** وتشمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفة نهرية ومحطات للزوارق النهرية، استثمارات الطرق البرية المخصصة لأغراض السياحة، استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.

- **مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي:** وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد الإطارات السياحية إضافة للبعثات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الموارد البشرية واستضافة الخبراء السياحيين.
- **مجال الإدارة السياحية:** ويشمل هذا المجال إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.
- **مجال الترويج والإعلام السياحي:** ويضم مكاتب الاستعلامات السياحية، المكاتب والمؤسسات السياحية، الإنفاق لطبع الكراسات والبوسترات السياحية، وكل ما يستخدم لخدمة الإعلام السياحي.
- **مجال الإحصاء والمسح السياحي:** ويشمل الإنفاق المخصص لأغراض المسح السياحي، وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي وما ينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية.

2.2. ماهية مناخ الأعمال والبيئة الاستثمارية:

تعتبر مؤشرات مناخ الأعمال والبيئة الاستثمارية عوامل مؤثرة بشكل مباشر على قيام المشاريع بصفة عامة بما فيها الاستثمارات السياحية، حيث تعبر قيم هذه المؤشرات على مدى منح الأولية من قبل الدولة وكذا مدى تشجيعها لتحسين المؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال.

1.2.2. مناخ الأعمال:

يأتي مصطلح مناخ الأعمال معبرا عن الخصائص التي تميز بيئة المال والأعمال وكذا توجه المستثمرين للاستثمار في مختلف المشاريع في ظل القوانين السارية المفعول.

1.1.2.2. تعريف مناخ الأعمال:

يمكن تعريف مناخ الأعمال على أنه مجموع الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع وأداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا والعمومية استثناءً، في إطار اقتصاد السوق الحر الذي تسوده المنافسة التي تنعكس سلبا أو إيجابا على فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات، بحيث تتدرج كعوامل جذب أو حجب مشكلة بذلك حافزا للإقدام وعائقا لإحجام هذه الأخيرة. **(رضا، 2018-2019، الصفحات 7-8)**

2.1.2.2. أهمية مناخ الأعمال:

إن عملية تحليل مناخ الأعمال تساعد المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات، والقضاء على القيود وتشجيع الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويعمل مناخ الأعمال الجيد على ما يلي: **(أمال، 2019، صفحة 787)**

- **تحفيز النمو:** إن مناخ الأعمال الجيد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير الفرص والحوافز للمؤسسات، والتي تشجعها على تطوير أنشطتها وصولا إلى الابتكار، وإيجاد أفضل الأساليب التي

تؤدي إلى تنظيم عملية الإنتاج وتوزيع السلع، وتلبية رغبات المستهلكين، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات عن طريق تقليص التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، ويسهل عملية دخول وخروج الشركات من السوق.

- **التقليل من الفقر:** إن تحسين مناخ الأعمال له أهمية كبيرة في مكافحة الفقر، حيث يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة لإقامة الأعمال ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما ينعكس على أفراد المجتمع.

3.1.2.2. أوجه العلاقة بين مناخ الأعمال ومناخ الاستثمار

يمكن إبراز العلاقة بين مناخ الأعمال ومناخ الاستثمار في ما يلي: **(رضا، 2018-2019، صفحة 15)**

- **أسبقية ظهور مناخ الاستثمار على مناخ الأعمال:** إن مفهوم مناخ الاستثمار أقدم من حيث الاستعمال مقارنة بمناخ الأعمال والذي يعتبر أكثر حداثة عنه، فمناخ الاستثمار فتح المجال أمام القطاع الخاص نظرا لكونه مكمل ضروري وفعال للتنمية فقد اهتم بالدرجة الأولى بتوفير الأدوات اللازمة لاجتذاب المستثمرين عن طريق قوانين الاستثمار الملائمة لكونها أساسا لتجسيد مبدأ حرية الاستثمار، كما أنه يشكل حافزا من أجل استقطاب رؤوس الأموال ولتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، غير أنه ونظرا لتعقيد عملية الاستثمار وتطويرها واتساعها إضافة إلى الإشكالات التي تفرضها ممارسة الأعمال الناجحة عنها استدعت الضرورة للانتقال إلى مفهوم أكثر شمولية وإحاطة بالمتطلبات الحالية والمتمثل في مناخ الأعمال.
- **مناخ الاستثمار جزء من مناخ الأعمال:** إن مناخ الأعمال أشمل من مناخ الاستثمار لكونه يشكل الإطار العام الذي يجمع مناخ الاستثمار وقضايا أخرى، فمناخ الاستثمار يشمل فقط الظروف المحيطة بعملية تقديم وتوظيف رأس المال أي أنه ينحصر فقط في عملية تمويل الاستثمارات، في حين أن مناخ الأعمال يجمع إضافة إلى هذه الأخيرة كل الشروط المسهلة والمعرقلة التي تحكم نشاط المستثمر، فهو يضم كل ما يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الاستثمار بدءا من إنشاء مشروع الاستثمار مرورا بالأنشطة الممارسة من خلاله وصولا لتصفيته.

4.1.2.2. معايير تقييم مناخ الأعمال:

يمكن التمييز بين عدة معايير لتقييم مناخ الأعمال يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير تقييم مناخ الأعمال

المعايير الأساسية	المعايير المكملة	العوامل الأخرى
– مستوى تسهيل انجاز الأعمال؛ – إنشاء المؤسسات؛ – تحويل الملكية؛ – حماية الاستثمارات؛ – الحصول على القروض؛ – دفع الضرائب.	– التجارة الحدودية؛ – الربط بالكهرباء؛ – تنفيذ العقود؛ – معالجة حالات عدم الدفع.	– عدم الاستقرار الاقتصادي؛ – (العجز، الديون العمومية والتضخم) – عدم الاستقرار السياسي؛ – نوعية المؤسسات المالية والمنافسة؛ – وضعية القطاع الموازي في الاقتصاد؛ – وضعية سوق العمل.

المصدر: (دواح، 2013، صفحة 130)

2.2.2. البيئة الاستثمارية:

تمثل البيئة الاستثمارية السياحية مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتواجد فيه المشروع السياحي، ويتأثر هذا الأخير بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي طبيعة البيئة الاستثمارية تؤثر بشكل مباشر على قرار الاستثمار.

1.2.2.2. مفهوم البيئة الاستثمارية:

تعرف البيئة الاستثمارية على أنها البيئة التي تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية بين البدائل المتاحة، حيث تتمثل هذه المقومات في النقاط التالية: **(الحميري، 2010، الصفحات 116-117)**

– الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، التشريعات المالية والقانونية المشجعة للاستثمار؛

– السياسات الضريبية المشجعة التي تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم إخضاع الدخول المتأتية من الاستثمار بعدها إلى الضريبة؛

– توفر الفرص الاستثمارية المناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي؛

– وجود ادخارات ووعي ادخاري واستثماري باعتبار الادخار مصدر لتمويل الاستثمار؛

– وجود أسواق مالية تسهل تداول الأسهم والسندات فيها.

2.2.2.2. تعريف البيئة الاستثمارية السياحية:

تعرف البيئة الاستثمارية السياحية الملائمة على أنها تلك البيئة التي تتوفر فيها مقومات نجاح الاستثمار السياحي وحسن اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة أو أنها البيئة التي تتوفر فيها العوامل الجاذبة لرأس المال والمستثمرين، وذلك للاستثمار في مجالات سياحية مختلفة. **(شبر، 2013، صفحة 358)**

3.2.2.2. العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية السياحية:

تتأثر البيئة الاستثمارية السياحية بعدد من العوامل التي يمكن تصنيفها بمجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة العوامل التي تتعلق بالقطاع السياحي خصوصا، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا أنها بالضرورة الأكثر أهمية من المجموعة الثانية وتشمل: **(شبر، 2013، الصفحات 358-359)**

- التشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي، المعاملات الضريبية والجمركية؛
- الإجراءات التنظيمية للعرض السياحي والأسعار والتمويل، سياسة الصرف وتحويل الأموال؛
- البنية الارتكازية والسياسات البيئية وكذا مدى إيمان قيادات البلد بالنشاط السياحي.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة من العوامل تؤثر في القطاع السياحي كما تؤثر في غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى وتشمل:

- الإجراءات الخاصة بإثبات حقوق الملكية، وكذا التشريعات الخاصة بالعمل وحقوق العمال؛
- الإجراءات الخاصة بالترخيص للأعمال الاستثمارية وحقوق المستثمرين؛
- إجراءات التقاضي الخاصة بتنفيذ العقود واثبات حقوق المتعاقدين، والفساد المالي والإداري.

3. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

أولت معظم الدول اهتماما كبيرا بالمشاريع السياحية نظرا لدورها في جلب العملة الصعبة، والجزائر كغيرها حاولت الاهتمام بالاستثمارات السياحية من خلال سن القوانين وتحسينها لتحفيز وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال، وقبل التطرق لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر نتطرق أولا إلى واقع الاستثمار السياحي في العالم وأهميته الاقتصادية.

1.3. واقع الاستثمار السياحي في العالم وأهميته الاقتصادية:

شهد الاستثمار في الصناعة السياحية على المستوى العالمي نموا متزايد ويرجع هذا النمو إلى الطلب المتزايد على السياحة وذلك لتوفر الأمن وتحسن المستوى المعيشي، والجدول التالي يوضح واقع الاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية.

الجدول رقم (02): الاستثمار السياحي في العالم (2013-2019) الوحدة: مليون دولار

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019(تقديرات)	2029(توقعات)
الاستثمار السياحي	750.2	784.3	824.2	850.5	905.0	940.9	982.4	1489.5
نسبة النمو %	2.4	4.5	5.1	3.2	6.4	4.0	4.4	4.2

المصدر: (نبيل، 2019-2020، صفحة 167)

الشكل رقم (01): تطور الاستثمار السياحي في العالم

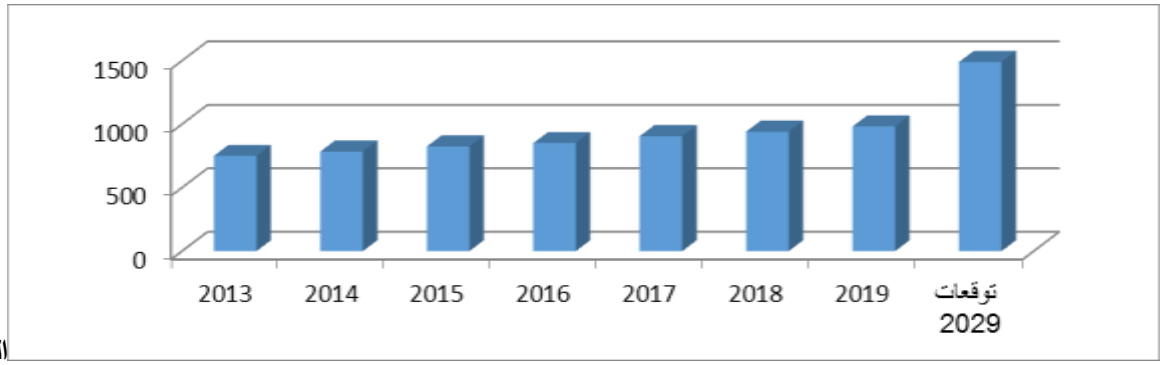

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار السياحي سنة 2013 يقدر ب 750.2 مليون دولار من اجمالي الاستثمارات وكانت نسبة النمو 2.4% وفي سنة 2014 قدر حجم الاستثمار السياحي 784.3 مليون دولار بمعدل نمو 4.5% وفي سنة 2015 قدر حجم الاستثمار 824.2 مليون دولار بمعدل نمو 5.1 % حيث وصلت سنة 2018 الى 940.9 مليون دولار بمعدل نمو 4% بينما حجم الاستثمارات السياحية المتوقعة لعام 2029 فتقدر ب1489.5 مليون دولار بمعدل نمو 4.2 % ومن هنا نلاحظ أن حجم الأموال الموجهة للاستثمار السياحي في العالم في تزايد مستمر كل عام وذلك لفائدة الاستثمار في القطاع السياحي وإعطائه اهتمام في جميع دول العالم.

2.3. تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر

ارتبطت الاستثمارات السياحية في الجزائر بالبرامج الاستثمارية، ويمكن القول أن الاستثمار في المشاريع السياحية لم يحظى بالاهتمام اللازم إلا بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وبالتالي فإن التراكمات الرأسمالية تم تجسيدها في القطاع السياحي، ويمثل الجدول الموالي تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018.

الجدول (03): الاستثمارات السياحية في الجزائر (2012-2018) **الوحدة: مليون دج**

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمارات السياحية	141.6	146.3	156.6	191.7	209.5	202.5	187.7
نسبة التغيير	2.6	3.4	7	22.4	9.3	3.4-	7.3-

المصدر: (Travel and Tourism Economic Impact، 2018)

الشكل رقم (02): تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

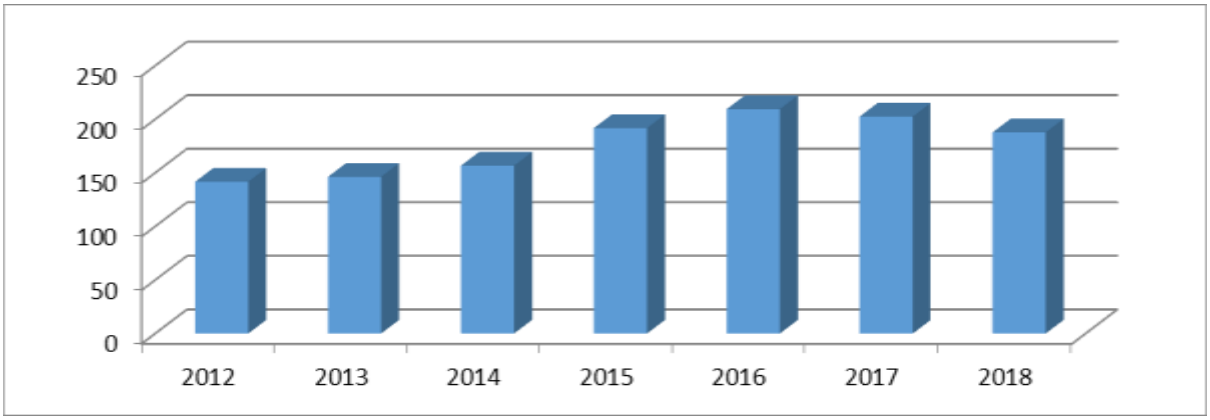

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمارات السياحية سنة 2012 قدرت ب141.6 مليون دينار جزائري وفي سنة 2013 قدرت الاستثمارات السياحية ب 146.3 مليون دينار جزائري حيث بلغت 209.5 مليون دينار جزائري سنة 2016 لتنخفض سنة 2017 حيث بلغت 202.5 مليون دينار جزائري وسنة 2018 واصلت الانخفاض لتصل 187.7 مليون دينار جزائري ويعود سبب الانخفاض في حجم الاستثمارات السياحية الى التقشف الذي اتبعته الحكومة ما أدي الى تجميد العديد من المشاريع في أغلب القطاعات وذلك لتراجع أسعار المحروقات كون الجزائر تعتمد في اقتصادها على مداخيل البترول.

من الملاحظ أن الجزائر لا تولي أهمية بالغة للقطاع السياحي، وذلك بالاستناد للمبالغ المنفقة في إطار برامج الاستثمار العمومي والتي كلفت الخزينة أموالا ضخمة لتمويل عملية التنمية، والجدول التالي يوضح القيمة المالية المخصصة للقطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى:

الجدول رقم (04): مكانة الاستثمار السياحي في الجزائر بين القطاعات الاقتصادية 2002-2020

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة%	منصب الشغل	النسبة %
الزراعة	1437	%2.36	341134	%2.23	56905	%4.65
البناء	11473	%18.83	1409676	%9.20	238368	%19.48
الصناعة	13587	%22.30	9065273	%59.17	560065	45.78%
الصحة	1217	%2.00	268814	%1.75	28785	%2.35
النقل	26019	%42.71	1063087	%6.94	141514	%11.57
السياحة	1238	%2.03	1327593	%8.67	74190	%6.06
الخدمات	5945	%9.76	1845681	%12.05	123638	%10.11
المجموع	60916	%100	15321258	%100	1223465	%100

المصدر: (وزارة الصناعة، 2022)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر قدر ب 60916 مشروع خلال الفترة (2002-2020/12/31)، بينما كانت حصة قطاع السياحة من هذه المشاريع 1238 مشروع وهو عدد جد ضعيف قدرت نسبته ب (2.03%)، قدر إجمالي المبالغ المخصصة للاستثمار في الجزائر ب:15321258 مليون دينار جزائري وخصص للقطاع السياحي مبلغ 1327593 مليون دينار جزائري وهو مبلغ ضئيل حيث قدر بنسبة 8.67% من إجمالي المبلغ الموجه للقطاعات الأخرى و قدر عدد مناصب الشغل ب 1223465 وفي قطاع السياحة 74190 منصب شغل بنسبة 6.06% ومن هنا نلاحظ أن الحكومة لا تضع قطاع السياحة كأولوية ليكون بديل لقطاع المحروقات لأنه يمكن أن يلعب دور مهم في توفير مناصب عمل بصفة مباشرة وغير مباشرة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فهو قطاع فعال إذا وفرت له الحكومة مناخ الأعمال الملائم وأعطته اهتماما يليق به.

3.3. واقع الاستثمارات السياحية من خلال وضعية المشاريع:

من أجل الوقوف على حقيقة المشاريع السياحية نستعرض بيانات الجدول التالي والذي يبين مجموع المشاريع قيد الانجاز، المشاريع المتوقفة وغير المنطلقة بالإضافة إلى المشاريع المنجزة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2018 وسنة 2021.

الجدول رقم (05): وضعية المشاريع في القطاع السياحي

السنوات	2018	2019	2020	2021
مشاريع قيد الانجاز	799	889	804	747
المشاريع المتوقفة	181	239	308	342
المشاريع غير المنطلقة	1163	1220	1 380	1385
المشاريع المنجزة	67	107	87	111
المجموع	2210	2455	2579	2585

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)

يمثل الجدول أعلاه مجموع المشاريع السياحة في الجزائر، والملاحظ أن مجموع المشاريع عرف تزايدا واضحا فقد بلغ 2210 مشروعا سنة 2018، أما في سنة 2019 فقد بلغ 2455 مشروعا، ليسجل 2579 و2585 مشروعا في سنتي 2020 و 2021 على التوالي.

تمثل المشاريع المنجزة بصفة نهائية نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لمجموع عدد المشاريع السياحية، حيث تمثل في سنة 2018 ما نسبته 3.03% أي ما يعادل 67 مشروعا فقط من أصل 2210 مشروعا، وارتفعت ارتفاعا طفيفا في السنوات اللاحقة باستثناء سنة 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي عدم الإقبال على السياحة بسبب الأوضاع العالمية الصحية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، أما

المشاريع قيد الإنجاز بلغت سنة 2018 (799) مشروعا وارتفعت في السنة الموالية، غير أنها عادت للانخفاض في سنة 2020.

كما نلاحظ أن المشاريع المتوقفة تتزايد على طول الأربع السنوات، فقد سجلت 181 مشروعا سنة 2018، أما في سنة 2021 فقد بلغت 342 مشروع، ونلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع غير المنطلقة يرتفع من سنة لأخرى حيث سجلنا 1163 مشروعا سنة 2018 وبلغ 1385 مشروعا سنة 2021 وذلك راجع لعدة عراقيل تتمثل في التمويل والفساد والمعوقات الإدارية المتمثلة في عدم منح رخصة البناء وغيرها من العراقيل.

4. قراءة في مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر:

من أجل الوقوف على واقع مناخ الأعمال في الجزائر، سوف يتم التطرق في هذا المحور الى ثلاث مؤشرات أساسية هي مؤشر الحرية الاقتصادية، سهولة أداء الأعمال والتنمية البشرية.

1.4. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية من طرف معهد هيريتاج منذ عام 1995، ويقوم بتقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنويا في 186 دولة، ويبنى هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، ونابعة من حقه في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بحرية كاملة، ودون تدخل الدولة سواء في حركة العمالة أو رأس المال والسلع، وتكمن فائدة الحرية هنا في العلاقة الايجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة وبيئة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة، التنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر...)، ويقاس المؤشر على أساس اثنا عشر من العوامل الكمية والنوعية مقسمة إلى أربع فئات عريضة هي: سيادة القانون (حقوق الملكية، التحرر من الفساد)، حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)، الكفاءة التنظيمية (حرية أداء الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)، الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)، ويحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنا عشر ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر. **(أمال، 2019، صفحة 789)**

ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كما يلي: **(ليلى، 2019، الصفحات 250-251)**

- من **80** إلى **100 نقطة** يدل على حرية كاملة؛
- من **70** إلى **79.9 نقطة** يدل على حرية شبه كاملة؛
- من **60** إلى **69.9 نقطة** يدل على حرية معتدلة؛
- من **50** إلى **59.9 نقطة** يدل على حرية ضعيفة
- من **0** إلى **49.9 نقطة** يدل على حرية معدومة.

الجدول رقم (06): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية خلال الفترة 2017-2022 الوحدة: نقطة

البيان	المجموع النهائي	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	العبئ الضريبي	الإنفاق الحكومي	حرية أداء الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية	الصحة المالية
قيمة المؤشر	45.8	27.9	30.1	67.2	57.1	50	51.5	80.1	57.4	30	30	38.6
مستوى الحرية	معدومة	معدومة	معدومة	معتدلة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	كاملة	ضعيفة	معدومة	معدومة	معدومة

المصدر: (https://www.heritage.org/index/country/algeria، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الحرية الاقتصادية يتكون من أربع فئات كالتالي:

- **فئة سيادة القانون:** سجل المؤشر الفرعي حقوق الملكية 27.9 نقطة، الأمر الذي يجعل هذا المؤشر في مستوى حرية معدومة، أما بالنسبة لمؤشر التحرر من الفساد فقد سجل 30.1 نقطة ليكون هو الآخر في مستوى حرية معدومة.

ويرجع مستوى الحرية الاقتصادية المعدومة بالنسبة لفئة سيادة القانون إلى ضعف مالكي القطاع الخاص واستحواذ الحكومة على أغلبية العقارات في الجزائر.

- **فئة حجم الحكومة:** سجل مؤشر الإنفاق الحكومي 57.1 نقطة وهي قيمة تعكس ضعف مستوى الحرية الاقتصادية، أما مؤشر العبئ الضريبي فهو معتدل لتسجيله قيمة 67.2 نقطة، أما بالنسبة لمؤشر الصحة المالية فقد سجل قيمة 38.6 نقطة ليكون في مستوى حرية معدومة.

يمثل العبئ الضريبي معدلا معتدلا وذلك لأن الضريبة على الدخل الإجمالي لا تتجاوز 35% أما الضريبة على أرباح الشركات فلا تتجاوز 26%، ويرجع ضعف مؤشر الإنفاق الحكومي إلى تزايد عجز الموازنة العامة خاصة بعد اتباع سياسة التمويل التضخمي (التمويل غير التقليدي)، لعدم كفاية الإيرادات المتأتية من مداخيل المحروقات.

- **فئة الكفاءة التنظيمية:** سجل مؤشر حرية أداء الأعمال 50 نقطة ليجعله في مستوى حرية معدومة، أما بالنسبة لمؤشر حرية العمل فقد سجل 51.5 نقطة ليكون بذلك في مستوى حرية ضعيفة، وسجل المؤشر الفرعي "الحرية النقدية" 80.1 نقطة ليكون بذلك مؤشرا كاملا في مستوى الحرية الاقتصادية.
- **فئة الأسواق المفتوحة:** سجل مؤشر حرية التجارة 57.4 نقطة ليكون في مستوى حرية ضعيفة، أما مؤشر حرية الاستثمار فقد سجل 30 نقطة ليكون بذلك في مستوى حرية معدومة، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر الحرية المالية أين سجل قيمة 30 نقطة.

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.8، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 167 الأكثر حرية في مؤشر 2022، وتحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، وترجع الأسباب إلى تفشي جائحة

كورونا (كوفيد 19) وما صاحبها من تراجع في النشاط الاقتصادي، وسجل مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال مؤشراته الفرعية قيما أقل من 50 نقطة لتكون الجزائر في ذيل الترتيب خلال الفترة 2017-2022، وبالتالي فالحرية الاقتصادية غير مشجعة للمستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

2.4. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

مؤشر تنافسية بيئة الأعمال وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولي سنويا منذ عام 2003 يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية لاقتصاديات الدول المختلفة، يساعد على معرفة مدى ملائمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم ترتيب الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية من 1 إلى 190، وقد جاء تقرير 2019 لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح، وقد غطى مؤشر هذا العام 190 اقتصاد، ويضم التقرير عشر مؤشرات رئيسية: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، مع إعطاء وزن متساو لكل مؤشر. (أمال، 2019، صفحة 788)

وتتمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية بيئة الأعمال: **(نجلاء، 2022، الصفحات 417-419)**

- **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسميا من صاحب منشأة الأعمال أو المطبقة في الممارسة العملية لبدء نشاط تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين وشرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال، وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، والمطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة.
- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يتبع هذا الموضوع الإجراءات والوقت والتكلفة لبناء مستودع بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة وتقديم جميع الإخطارات المطلوبة وطلب واستلام جميع عمليات التفتيش اللازمة والحصول على توصيلات المرافق، بالإضافة إلى ذلك يقيس مؤشر التعامل مع رخص البناء مؤشر مراقبة جودة البناء وتقييم جودة لوائح البناء وقوة آليات مراقبة الجودة والسلامة وأنظمة المسؤولية والتأمين ومتطلبات الشهادات المهنية.
- **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا الموضوع الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم إنشاؤه حديثا.
- **مؤشر تسجيل الملكية:** يفحص هذا الموضوع الخطوات والوقت والتكلفة المتضمنة في تسجيل الملكية بافتراض حالة موحدة لرجل الأعمال الذي يريد شراء أرض ومبنى مسجل بالفعل وخالي من النزاع على الملكية، ويقيس المؤشر أيضا جودة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد.
- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يستكشف هذا الموضوع مجموعتين من القضايا قوة أنظمة الإبلاغ عن الائتمان وكذا فعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض.

- **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس هذا الموضوع قوة حماية مساهمي الأقلية ضد إساءة استخدام أصول الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية وكذا حقوق المساهمين وضمانات الحوكمة ومتطلبات شفافية الشركة التي تقلل من مخاطر إساءة الاستخدام.
- **مؤشر دفع الضرائب:** يسجل هذا الموضوع الضرائب والمساهمات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة معينة بالإضافة إلى العبئ الإداري لدفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم.
- **التجارة عبر الحدود:** يقيس هذا الموضوع الوقت وتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجيستية الخاصة بتصدير واستراد السلع والبضائع والمرتبطين بثلاثة إجراءات وهي الامتثال للشروط والمتطلبات المستندة والامتثال لقوانين الحدود والنقل الداخلي.
- **مؤشر فرض العقود:** يقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية ومؤشر جودة العمليات القضائية وتقييم ما إذا كان كل اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.
- **مؤشر حل مشكلة الإفلاس:** يدرس تقرير ممارسة الأعمال وقت وتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات قانونية محلية تستخدم هذه المتغيرات لحساب معدل الاسترداد الذي يسترده الدائنون المضمونون من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إنفاذ الديون(إغلاق الرهن أو الحراسة القضائية)، لتحديد القيمة الحالية للمبلغ المسترد سابقا من صندوق النقد الدولي مع استكمالها ببيانات من البنوك المركزية والوحدة للمعلومات الاقتصادية.
- **مؤشر توظيف العمال:** يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيانات مفصلة عن مؤشرات توظيف العمال من خلال موقع إلكتروني، حيث يقدم كذلك تصنيفات الاقتصاديات بناء على هذه المؤشرات من حيث درجة السهولة الإجمالية لممارسة الأعمال التجارية.

الجدول رقم (07): مؤشرات سهولة أداء الأعمال

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر بدأ النشاط التجاري	74.07	76.08	77.54	77.54	77.9	78
استخراج تراخيص البناء	65.72	64.05	71.02	58.89	64.6	65.3
الحصول على الكهرباء	59.98	57.56	60.58	60.56	71.9	72.1
تسجيل الملكية	50.67	43.83	43.83	43.83	44.3	44.3
الحصول على الائتمان	10	10	10	10	10	10
حماية المستثمرين الأقلية	45	33.33	33.33	33.33	20	20

دفع الضرائب	41.63	45.03	53.99	54.11	53.9	53.9
التجارة عبر الحدود	64.21	24.15	24.15	24.15	38.4	38.4
إنفاذ العقود	52.89	55.49	55.49	55.49	54.8	54.8
تسوية حالات الإعسار	42.74	47.67	47.67	49.24	49.2	49.2
بيع الحكومة	50.69	45.72	47.76	46.71	49.2	49.2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- سنتي 2019 و 2020 : (البنك.الدولي، 2022)

- السنوات من 2015 الى 2018: **(أحلام، 2020، صفحة 331)**

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر سهولة أداء الأعمال يعتمد على مجموعة من المؤشرات الفرعية كالتالي:

- **مؤشر النشاط التجاري:** الملاحظ أن هذا المؤشر سجل قيما جيدة محصورة بين 74.4 نقطة و78 نقطة خلال الفترة 2015-2020، فقد عرف هذا المؤشر تحسنا طيلة الفترة المدروسة.
- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** سجل المؤشر 65.72 نقطة سنة 2015 ويبقى في تحسن إلى غاية سنة 2018 حيث سجل 58.89 نقطة أي انخفض بقيمة 12.13 نقطة مقارنة بسنة 2017، ليسجل ارتفاعا في عدد النقاط في سنة 2020.
- مؤشر الحصول على الكهرباء: سجل المؤشر59.98 نقطة سنة 2015 وسجل انخفاضا في السنة الموالية بقيمة 2.42 نقطة، أما في سنة 2019 و2020 فقد سجل على التوالي 71.9 و72.1 نقطة.
- **مؤشر تسجيل الملكية:** الملاحظ من خلال الجدول أن المؤشر سجل انخفاضا طيلة الفترة 2015-2020 حيث سجل 50.67 نقطة سنة 2015 في حين سجل 44.3 نقطة سنة 2020.
- **مؤشر الحصول على الائتمان:** سجل المؤشر ثبات قيمة 10 نقاط خلال الفترة 2015-2020، الأمر الذي يعكس ضعف التمويل في الجزائر.
- **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** سجل المؤشر 45 نقطة سنة 2015 واستمر بالانخفاض الى غاية سنة 2020 حيث سجل 20 نقطة.
- **مؤشر دفع الضرائب:** سجل المؤشر قيمة 41.63 نقطة سنة 2015 وسجل ارتفاعا حتى سنة 2018 أين سجل انخفاضا تمثل في 53.9 نقطة سنتي 2019 و2020.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** سجل المؤشر سنة 2015 قيمة 64.21 نقطة وينخفض في الفترة اللاحقة ليعود للارتفاع سنتي 2019 و2020 أين سجل 38.4 نقطة.
- **مؤشر انفاذ العقود:** سجل المؤشر 52.89 نقطة سنة 2015 وارتفع بعدها الى غاية سنة 2018 حيث سجل 55.49 نقطة، لينخفض سنتي 2019 و2020 ب0.69 نقطة.
- **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** سجل المؤشر 42.74 نقطة سنة 2015 ليرتفع في السنوات اللاحقة أين سجل قيمة 49.2 سنة 2020
- **مؤشر بيع الحكومة:** سجل المؤشر 50.69 نقطة سنة 2015 لينخفض في السنة الموالية الى 45.72 نقطة، ويرتفع من جديد الى 47.76 نقطة وبقي المؤشر متذبذبا حتى سنة 2020 أين سجل 49.2 نقطة.

3.4. مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي، وتنحصر قيمة المؤشر بين صفر وواحد، وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى العدد واحد كان مستوى التنمية البشرية عاليا والعكس صحيح، ويغطي المؤشر 188 بلدا، وتصنف البلدان إلى مجموعات: (أمال، 2019، صفحة 789)

- **تنمية بشرية مرتفعة جدا:** قيمة المؤشر 0.8 أو أكثر؛
- **تنمية بشرية مرتفعة:** قيمة المؤشر من 0.700 إلى 0.799؛
- **تنمية بشرية متوسطة:** قيمة المؤشر من 0.550 إلى 0.699؛
- **تنمية بشرية منخفضة:** قيمة المؤشر أقل من 0.550.

الجدول (08): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1990-2021)

البيان	مدة الحياة المتوقعة/سنة	سنوات التعليم المتوقعة/سنة	متوسط سنوات الدراسة/سنة	نصيب الفرد من إ د ق بالدولار	مؤشر ت.م.ب	تقييم المؤشر
1990	67.4	9.7	4.6	8512	0.591	**ت.ب.متوسطة**
1995	67.5	9.9	5.7	7663	0.606	**ت.ب.متوسطة**
2000	70.5	11	6.6	8392	0.649	**ت.ب.متوسطة**
2005	72.1	12.3	7	10050	0.685	**ت.ب.متوسطة**
2010	73.8	14	7.5	10918	0.721	**ت.ب.مرتفعة**
2015	75.6	14.4	7.8	11422	0.740	**ت.ب.مرتفعة**
2016	75.7	14.5	7.9	11707	0.743	**ت.ب.مرتفعة**
2017	75.7	14.5	7.9	11562	0.744	**ت.ب.مرتفعة**
2018	76.1	14.6	8	11344	0.745	**ت.ب.مرتفعة**
2019	76.1	14.6	8.1	11242	0.748	**ت.ب.مرتفعة**
2020	74.5	14.6	8.1	10530	0.736	**ت.ب.مرتفعة**
2021	76.4	14.6	8.1	10800	0.745	**ت.ب.مرتفعة**

المصدر: (برنامج.الامم.المتحدة.الإنمائي، 2022)

يتم قياس مؤشر التنمية البشرية بناء على ثلاث مؤشرات فرعية متمثلة في مدة الحياة المتوقعة، متوسط سنوات الدراسة ونصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي، حيث وضح الجدول السابق أن مؤشر مدة الحياة المتوقعة في تزايد مستمر منذ سنة 1990 أين بلغ 67.4 سنة، ليصل في سنة 2021 76.4 سنة، أما مؤشر متوسط سنوات الدراسة فقد سجل المؤشر ارتفاعا طفيفا طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، أما مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي فقد كانت قيمته 8512 دولار سنة 1990 وانخفضت في سنة 1995 إلى 7663 دولار نتيجة انخفاض المداخيل وإتباع الدولة للإصلاحات الاقتصادية، وتحسن المؤشر ابتداء من سنة 2000 نتيجة زيادة المداخيل المتأتية من ارتفاع أسعار البترول، وتستمر هذه الزيادة إلى غاية سنة 2017 أين انخفضت وسجلت 11562 دولار للفرد، ونتيجة لارتفاع عجز الموازنة وعدم كفاية المداخيل وجائحة كورونا عرف المؤشر تذبذبا في السنوات اللاحقة، والشكل الموالي يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي:

الشكل(03): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الوحدة: دولار أمريكي

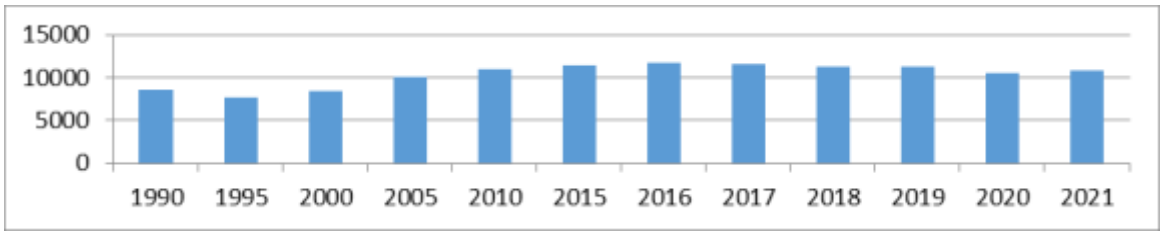

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر تنمية الموارد البشرية خلال الفترة 1990-2005 عرف قيما متوسطة حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.591 و 0.685، أما في الفترة اللاحقة وابتداء من سنة 2010 عرف المؤشر قيما مرتفعة حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.721 و 0.748، وهي قيم جيدة تعكس التطور والإنفاق على التعليم من جهة وكذا زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه، تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر 0.745 في سنة 2021 مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية العالية وبالتالي تحتل المرتبة 91 من أصل 191 دولة وإقليم، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية خلال 1990-2021:

الشكل(04): تطور مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2021

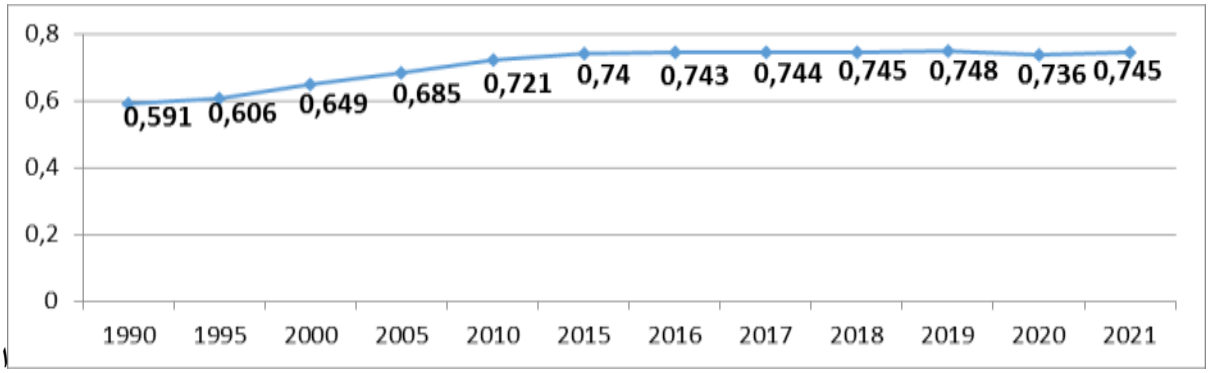

لمصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

5.خاتمة:

يهدف مناخ الأعمال إلى توفير حرية أكبر للاستثمارات السياحية، ويعمل على جذب رؤوس الأموال اللازمة لهذه الاستثمارات، وتتأثر الاستثمارات السياحية بالبيئة الاستثمارية السياحية عن طريق مجموعتين من العوامل تتعلق الأولى بالتشريعات والإجراءات التنظيمية وكذا عمليات تحويل الأموال، بالإضافة إلى توجه ونظرة واضعي السياسات نحو هذا النوع من الاستثمارات وتتعلق الثانية بعوامل عامة تتأثر بها جميع الاستثمارات مثل اثبات حقوق الملكية والتشريعات الخاصة بالعمل والفساد المالي والإداري.

1.5. نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة في ما يلي:

- ترتبط الاستثمارات السياحية في الجزائر كغيرها من الاستثمارات بتقلبات أسعار النفط باعتباره موردا رئيسيا للميزانية العامة للدولة، وتمثل النفقات على القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات نسبة ضئيلة ومنخفضة رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات ومؤهلات سياحية؛
- يبين مؤشر وضعية مشاريع القطاع السياحي أن القيم ضعيفة سواء ما تعلق بالمشاريع المنجزة أو التي في قيد الانجاز وذلك خلال الفترة 2018-2021، وذلك بسبب تراجع مداخيل المحروقات،

وتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)، أما المشاريع غير المنطلقة فترجع أسبابها إلى نقص التمويل الخاص والتأخر في منح الرخص بسبب الفساد الإداري والبيروقراطية.

- يحتوي مؤشر الحرية الاقتصادية على أربع فئات هي سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية بالإضافة إلى الأسواق المفتوحة؛
- سجل مؤشر الحرية الاقتصادية قيما ضعيفة ومعدومة في معظم مؤشراته الفرعية، الأمر الذي يعكس استحواذ الحكومة على العقار وضعف القطاع الخاص والقيود المفروضة على الاستثمار؛
- يتضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية؛
- سجل مؤشر سهولة أداء الأعمال تحسنا ملحوظا في مؤشراته الفرعية: بدأ النشاط التجاري، الحصول على الكهرباء، دفع الضرائب، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، أما باقي المؤشرات فقد عرفت تذبذبا طيلة الفترة 2015-2020؛
- يتضمن مؤشر التنمية البشرية ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في عيش حياة مديدة وصحية وكذا القدرة على اكتساب المعرفة، بالإضافة إلى تحقيق مستوى معيشي لائق؛
- عرف مؤشر التنمية البشرية قيما متوسطة خلال الفترة 1990-2005 بينما سجل قيما مرتفعة (محصورة بين 0.700 و 0.799) خلال الفترة 2006-2021 بسبب زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وزيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة ضمن المشاريع الاستثمارية العمومية التي عملت على تشييد البنى التحتية من مدارس وطرقات ومستشفيات.

2.5. نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى والتي تنص على أن "الاستثمار السياحي في الجزائر ضعيف بسبب عدم توفر الظروف الملائمة" وبالتالي صحة هذه الفرضية وهذا ما تؤكده مؤشرات المشاريع المنجزة والتي هي في قيد الإنجاز بالإضافة إلى حجم الإنفاق على المشاريع السياحية.

الفرضية الثانية والتي تنص على أن "مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم للاستثمار والاستثمار السياحي بصفة خاصة" وبالتالي صحة نسبية لهذه الفرضية وهذا ما يؤكده مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة أداء الأعمال، أما مؤشر التنمية البشرية فقد سجل قيما جيدة.

3.5. الاقتراحات:

من خلال دراسة الموضوع ارتأينا طرح الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تسهيل منح رخص البناء وعدم تعقيد الاجراءات الإدارية ومحاربة الفساد والبيروقراطية؛

- توفير التمويل اللازم للمشاريع السياحية بالتوجه نحو استعمال صيغ التمويل الاسلامية؛

- منح تحفيزات أكبر للاستثمارات السياحية لأنها تعتبر مولدة للدخل ومورد أساسي للعملة الصعبة.

6.الإحالات والمراجع:

- Dans J. L. caccomo, (2007), Fondement d'économie de tourismeédition Book université Bruxelles, Belgique
- الحميري عدنان عبد الجبار موفق، (2010)، *أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- الدباغ إسماعيل، شبر خضير إلهام،(2013)، *مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل*، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون، (2019)، *الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة*، ألف للوثائق نشر استيراد وتوزيع كتب، الجزائر.
- بن مرزوق نبيل، (2019-2020)، الاستثمار السياحي كآلية لترقية الصناعة السياحية، دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر، جامعة البليدة، الجزائر.
- بهناس رضا،(2018-2019)، آثار الاصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بضياف عبد المالك وبراهمية أمال، (2019)، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، العدد (02)، ص 787.
- بكطاش فتيحة وبوعزارة أحلام، (2020)، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد(05)، ص 331.
- بوريش أحمد ولمريني نجلاء، (2022)، تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة APC، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد (01)، ص 417-419.
- حليمي حكيمة وحليمي ليلى، (2019)، دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (12)، ص 250-251.
- دواح بلقاسم. (2013)، مناخ الأعمال ودوره في تنشيط الحركية الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد (07)، ص 130.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، .Récupéré sur https://www.mta.gov.dz/، تم الاطلاع يوم 14-12-2022.
- مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 2022، https://www.heritage.org/index/country/algeria، تم الاطلاع يوم 14-12-2022.
- البنك الدولي، https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria، تم الاطلاع يوم 14-12-2022.
- برنامج الامم المتحدة الإنمائي (تقارير التنمية البشرية)، https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/DZA، تم الاطلاع يوم 14-12-2022.